

بسبب مشاكل في مفاصله الثلاثة "التوليد، الشبكات والتوزيع"

مجلس ذي قار يشكل غرفة طوارئ لانقاذ تراجع قطاع الكهرباء

الناصرة / حسين العامر

قرر مجلس محافظة ذي قار تشكيل غرفة عمليات طارئة لإيقاف التدهور الحاصل في قطاع الكهرباء الذي يعاني من مشاكل عدة في قطاعات الإنتاج والنقل والتوزيع .

وأكد رئيس لجنة الطاقة في مجلس محافظة ذي قار حسين حسب العواد خلال اجتماع مجلس المحافظة الدوري الذي تضمنت أعماله مناقشة ملف الكهرباء في المحافظة :

إن قطاع الكهرباء في محافظة ذي قار يعاني من مشاكل كبيرة في مفاصله الثلاثة (التوليد، الشبكات والتوزيع) لافتاً إلى أن قطاع الكهرباء ومستوى الخدمات التي يقدمها للمواطنين تشهد تراجعاً في كل عام مشيراً في الاجتماع الذي عقد مؤخراً وحضرته (المدى) إلى أن حجم التوليد في محطة كهرباء الناصرية الحرارية قد تراجع عن 650 ميكاواط عام 2008 إلى 500 ميكاواط خلال العام الحالي وأضاف العواد: كما أن الشبكات التي تعاني من زيادة الأحمال ما زالت تتعرض في الأخرى إلى قطع التيار الكهربائي من قبل السيطرة الوطنية التي تقوم بقطع الكهرباء عن خط شمال الناصرية بصورة مستمرة وتحويلها إلى جنوب الكوت، وخلص رئيس لجنة الطاقة إلى القول: (إن هناك زيادة في الأحمال وحتى لو توفرت الكهرباء بشكل كامل فإن الشبكات لا تحتمل إلا ثلاث ساعات كهرباء × ثلاث ساعات قطع) داعياً في الوقت نفسه إلى زيادة المحولات والمحطات الثانوية لتخفيف الأحمال التي تتسارع باضطراد مشيراً إلى أن انهيار الشبكات وانفجار المحولات نتيجة الأحمال المتزايدة يتطلب المزيد من فرق الصيانة لتصلح وصيانة الشبكات وإعادة الكهرباء لدور المواطنين مؤكداً وجود 887 عامل صيانة بحاجة إلى تثقيف عقدهم في مديرية توزيع كهرباء ذي قار.

ويؤكد المتخصصون أن خطة اعمار وإعادة تأهيل الشبكات والمحطات الثانوية التي تعتمدها وزارة الكهرباء في ذي قار ما عادت تتناسب مع ارتفاع الأحمال وتزايد



الطلب على الطاقة الكهربائية فاهتمام الوزارة حسيماً يقولون أخذت في المرحلة الراهنة على تأهيل قطاع الإنتاج من دون إبقاء شبكات تحسين خدماتها وقال مخاطباً أعضاء مجلس المحافظة: "نشعر بالحيرة تجاه مطالب الناس وعلينا أن نشكل قوة ضاغطة على دوائر الكهرباء لتحسين ادائها

فيما اشار عضو مجلس المحافظة زراق محبيس إلى إن شبكات الكهرباء هي نفسها منذ إن كانت دور المواطنين تستخدم المراوح فقط لافتاً إلى إن واقع الكهرباء لم يشهد تطوراً ملحوظاً يتناسب مع متطلبات الحياة الجديدة . اما رئيس لجنة انعاش الاوار في مجلس محافظة ذي قار المهندس حسن وريوش

الطلب على الطاقة الكهربائية فاهتمام الوزارة حسيماً يقولون أخذت في المرحلة الراهنة على تأهيل قطاع الإنتاج من دون إبقاء شبكات تحسين خدماتها وقال مخاطباً أعضاء مجلس المحافظة: "نشعر بالحيرة تجاه مطالب الناس وعلينا أن نشكل قوة ضاغطة على دوائر الكهرباء لتحسين ادائها

الطلب على الطاقة الكهربائية فاهتمام الوزارة حسيماً يقولون أخذت في المرحلة الراهنة على تأهيل قطاع الإنتاج من دون إبقاء شبكات تحسين خدماتها وقال مخاطباً أعضاء مجلس المحافظة: "نشعر بالحيرة تجاه مطالب الناس وعلينا أن نشكل قوة ضاغطة على دوائر الكهرباء لتحسين ادائها

عضو مجلس المحافظة عبد الحسين هادي هجر تزويد الاحياء السكنية بمولدات خاصة بها والعمل بنظام ال(10) امبير المعمول به حالياً في مدينة النجف الاشراف وعدد من مناطق المحافظات الأخرى. فيما شدد زميله حمود عبد الحسن الشطري على ضرورة حرم ان اصحاب معامل الثلج والطابوق والنشاطات الصناعية الخاصة من الكهرباء الوطنية وتجهيزهم بالكهرباء عبر مولدات خاصة بهم مؤكداً إن الحكومة غير ملزمة بتجهيز المعامل الخاصة بالكهرباء مادامت تدخل ضمن المؤسسات الربحية، كما دعا الشطري الى فصل الاحياء السكنية عن الحي الصناعي وذلك لتأمين تيار كهربائي مستقر للمواطنين، مؤكداً في الوقت نفسه على أهمية رفع جميع التجاوزات على الخطوط الناقلة والشبكات وتبني برامج توعوية لترشيد الاستهلاك .

بينما دعا أعضاء آخرون الى رفع جهاز التحكم عن بعد (RTU) الذي تستخدمه السيطرة المركزية لقطع الكهرباء عن محافظة ذي قار، كما أكدوا على أهمية دعم العاملين في قطاع الكهرباء بمواجهة العقوبات التي تفرضها عليهم وزارة الكهرباء عندما لم يتقيدوا ببرامج القطع المبرمج منوهين إلى إن إنتاج الطاقة الكهربائية برغم تحسنه في عموم العراق إلا إن محافظة ذي قار ظلت على ما هي عليه في السابق .

وفي ختام المناقشات اوعز نائب رئيس مجلس محافظة ذي قار عبد الهادي موحد الذي ترأس اجتماع المجلس بتشكيل غرفة عمليات طارئة تضم معاون الفني لرئيس مجلس محافظة ذي قار ورؤساء لجنتي الطاقة والخدمات في المجلس ونائب محافظ ذي قار فضلا عن رؤساء دوائر الكهرباء المعنية وذلك لتحديد متطلبات قطاع الكهرباء في المرحلة الراهنة وبيان الرأي بشأن إمكانية رفع جهاز التحكم عن بعد (RTU) من منظومة السيطرة وتجهيز النشاطات الصناعية والسياحية الخاصة بالكهرباء الوطنية.

لاستخدامهم النفط الأسود والدهن المحروق وقوداً أصحاب أفران الصمون في بابل يبثون سموماً في سماء المدينة



بابل / اقبال محمد

عبر مواطنون من مدينة الحلة عن استيائهم الشديد لما تسببه أفران الصمون في مناطقهم الإهله بالسكان من تأثيرات سلبية على الصحة العامة في حالة استخدامهم النفط الأسود والدهن المحروق (التالف) وقوداً وعداً ذلك ظاهرة غير صحية لأنها تسبب الأمراض للإنسان وكذلك تؤثر على نوعية الصمون.

وأكد مواطنون ل(المدى) إن عدداً كبيراً من الأفران التي انتشرت بسرعة البرق في جميع أنحاء مدينة الحلة بعد إن كان عددها محدوداً، بسبب حاجة المواطن لمادة الصمون وعدم قيام البيوت الحلية بعملية إعداد الخبز في البيوت ويعيهم الحصة التموينية بسبب الطحين السيلاب، وبعض هذه الأفران يستخدم النفط الأسود وقوداً، وقال احمد عباس إن مادة النفط الأسود أو الدهن المحروق يسبب أمراضاً سرطانية لأنها من المحروقات الثقيلة وغير قابلة للاحتراق والمواد منها ترسب في الجسم ناهيك على تأثيره على نوعية الصمون لأن هذه المحروقات في تماس مباشر مع عجينة الصمون، لذا أطالب دائرة صحة بابل والبيئة بالحريك الجاد لمنع استعمال النفط الأسود والدهن المحروق في الأفران .

أما أم حسين فقد قالت: سابقاً كنت اشترى الصمون من الأفران وكان عددها قليلاً كنت أتأكد بالصمونة مع الشاي إنها بطوري أفضل (صمونة كاملة المواصفات) والآن الصمون تغير حتى طعمه ووزنه. وأضافت انظر إلى سطح الفرن سترى دخاناً اسود بسبب استعمال النفط الأسود هذا الدخان يؤثر على الدور القريبة منه. الحاج اسعد سلمان قال كنا نخبز بالبيت ونستعمل طحين الحصة التموينية ولكن لأسف لم نستطع أن نخبز الآن لأسباب تتعلق بشحة النفط والغاز كذلك بالطحين السيلاب الذي يعذب زوجتي أثناء عملية الخبز لذلك اضطررنا أن نشترى يومياً الصمون رغم ارتفاع سعر الصمون ويأخذ

وأضاف رحيم لقد ارتفعت أسعار إيجارات المحلات أضعاف أضعاف وأصبحت أجرة العامل أكثر من 25 ألف دينار وارتفاع أسعار الطحين التركي وارتفاع سعر اللتر من النفط الأبيض وهذه مع الأسف تدفع البعض لاستعمال النفط الأسود والدهن المحروق الذي يستعمل من الماكائن وأنا اعرف واعلم إن هذه مخالفة لكل المحددات البيئية والصحية.

وإننا اضطررنا لشراء النفط الأبيض من السوق السوداء، وبسعر مضاعف. وعن استعمال البعض للنفط الأسود قال هذا يعتبر خيانة بعمداً لأن ذلك يضر بالصحة العامة وبيئة المدينة. وأضاف ان فريننا هذا نعمل به منذ أكثر من 30 سنة وورثناه عن والدنا ونعمل على أن نعطي للمواطن صمونة نظيفة وذات طعم مميز. خليل رحيم صاحب فرن صمون قال إن استعمال البعض للنفط الأسود نتيجة قلة النفط الأبيض بسبب شحة حصة النفط وهي لا تكفي لعملائنا لذا يضطر البعض لاستعمال النفط الأسود لرخص ثمنه رغم مخاطره الصحية والبيئية لذا أدعو الوزارة لزيادة حصة النفط الأبيض لأننا نعمل صلباً ومساءً لتزويد المواطنين بالصمون.

من ميزانية البيت كثيراً ولكن للضرورة أحكام. أتمنى من أصحاب أفران الصمون ان يستعملوا النفط الأبيض بدلاً من السموم التي تسمى بالنفط الأسود حتى واستطعت (المدى) اراء أصحاب أفران الصمون بخصوص استعمال النفط الأسود والدهن المحروق (التالف) فقال صفاء عباس صاحب فرن صمون: كان سابقاً يعطى لنا 13 ألف لتر من النفط الأبيض و 1500 سعر مدعوم 150 ديناراً و 15000 سعر تجاري وبسعر 300 دينار الآن إن هذه الحصة تغيرت قبل فترة حيث أصبحت ألف لتر مدعوم وألف لتر آخر تجاري وسبب هذا إرباكا في عملنا حيث نحن نحتاج إلى ضعف الحصة التي تزودنا بها وزارة النفط لأننا نعمل صباحاً ومساءً

منظمات المجتمع المدني في ميسان تناقش مسودة قانون المؤسسات غير الحكومية

ميسان / رعد شاكر

عقدت منظمات المجتمع المدني في ميسان ندوة موسعة مناقشة مسودة قانون المؤسسات غير الحكومية التي قدمتها وزارة المجتمع المدني مؤخراً إلى مجلس النواب لغرض مناقشتها وإقرارها.. استهلّت الندوة التي حضرها محمد أسماجيل الخزعلي عضو مجلس النواب وعدد من الفعاليات السياسية والثقافية في المحافظة بقراءة المواد والفقرات التي تضمنتها المسودة أعقبتها توضيحات قانونية لبعض ما تضمنته مسودة القانون قدمها الدكتور رحيم الدراجي معاون عميد كلية القانون بجامعة ميسان ثم فتح باب النقاش حيث أبدى العديد من المشاركين في الندوة اعتراضهم على الكثير من الفقرات التي تضمنتها المسودة لعدم تناسب مضمونها مع رؤية وتطلعات منظمات المجتمع المدني بحسب تعبيرهم فيما وصف بعضهم مشروع القانون بالمجحف بحق هذه المنظمات، حيث أشار سعد جبار البطاط مدير منظمة الخير الإنسانية في ميسان إلى أن مسودة قانون المنظمات غير الحكومية يعد ظلماً بحق المنظمات المدنية وضحا ل(المدى): "إن أغلب المواد الموجودة في القانون تحجم عملنا وتقلل من فاعليتنا، وكذلك هناك تدخل في عملنا في أغلب المواد الموجودة فنحن نرفض هذه المسودة ونطالب مجلس النواب بتعديلها ومشاوره المنظمات في جميع أنحاء البلاد من أجل صياغة مسودة تتناسب مع عمل المنظمات وتطلعاتها. من جهته قال الناشط في مجال حقوق الإنسان حكيم زاير: "أننا نرفض مشروع قانون المنظمات غير الحكومية ونطالب مجلس النواب بالإحزمة بالتوصيات التي خرجت بها الندوة والتي نرى أنها تتناسب مع

نشاط المنظمات وتؤمن لأعضائها حرية العمل والحركة أما إذا اقترت مسودة القانون بشكلها الحالي فانا اعتقد ستكون هناك كارثة حقيقية بحق المنظمات .

وتستحق كل التقدير بحسب تعبيره هذا وخلص المشاركون في الندوة لصياغة مجموعة من التوصيات والتعديلات على مواد وفقرات مسودة القانون سلموا نسخة منها، إلى عضو مجلس النواب محمد الخزعلي الذي قدمت إجازات عظيمه للمجتمع وتستحق كل التقدير بحسب تعبيره وتعهده بإيصال التوصيات التي خلص إليها المشاركون في الندوة إلى مجلس النواب .



وزارة الصناعة والمعادن / الشركة العامة لصناعة السيارات - الإسكندرية

المناقصة المرقمة 7/م/ص س ي - 3/ 2009

(خط تصنيع الكراسي بطاقة (70000) كرسي/ سنة)

إعلان

تدعو الشركة العامة لصناعة السيارات إحدى شركات وزارة الصناعة والمعادن المقاولين والشركات والمكاتب المتخصصة للاشتراك في المناقصة أعلاه (خط تصنيع الكراسي بطاقة (70000) كرسي/ سنة) بموجب الشروط والمواصفات الفنية والتجارية التي يمكن الحصول عليها من مقر الشركة في الإسكندرية/ الدائرة التجارية لقاء مبلغ قدره (50000) خمسون ألف دينار غير قابل للرد على ان يتم تقديم العطاءات بأسعارها النهائية (غير القابلة للتفاوض) معززة بتأمينات أولية مقدارها 1% من قيمة العطاء (صك مصدق أو كفالة مصرفية صادرة من بنك عراقي معتمد) مع كتاب براءة الذمة من ضريبة الدخل معنون حصراً الى الشركة العامة لصناعة السيارات. يكون تاريخ غلق المناقصة يوم الأحد الموافق 12/7/2009 وفي تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً، تقدم العطاءات بنوعين فني / تجاري/ داخل مغلفين منفصلين ومختومين ومؤشر عليها رقم وتاريخ المناقصة وتاريخ الغلق ويؤشر عليها (العرض الفني) و (العرض التجاري) ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان. يمكن الاطلاع على شروط المناقصة والمواصفات على موقع الشركة الإلكتروني:

http://www.scairaq.net

المدير العام
رئيس مجلس الإدارة

وزارة الصناعة والمعادن / الشركة العامة لصناعة السيارات - الإسكندرية

المناقصة المرقمة 6/م/ص س ي - 3/ 2009

(تأهيل المجمعات الصحية لمعمل الحافلات عدد/6)

إعلان

تدعو الشركة العامة لصناعة السيارات إحدى شركات وزارة الصناعة والمعادن المقاولين والشركات والمكاتب المتخصصة للاشتراك في المناقصة أعلاه (تأهيل المجمعات الصحية لمعمل الحافلات عدد/6) بموجب الشروط والمواصفات الفنية والتجارية التي يمكن الحصول عليها من مقر الشركة في الإسكندرية/ الدائرة التجارية لقاء مبلغ قدره (50000) خمسون ألف دينار غير قابل للرد على ان يتم تقديم العطاءات بأسعارها النهائية (غير القابلة للتفاوض) معززة بتأمينات أولية مقدارها 1% من قيمة العطاء (صك مصدق أو كفالة مصرفية صادرة من بنك عراقي معتمد) مع كتاب براءة الذمة من ضريبة الدخل معنون حصراً الى الشركة العامة لصناعة السيارات. يكون تاريخ غلق المناقصة يوم الأحد الموافق 5/7/2009 وفي تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً، تقدم العطاءات بنوعين فني / تجاري/ داخل مغلفين منفصلين ومختومين ومؤشر عليهما رقم وتاريخ المناقصة وتاريخ الغلق ويؤشر عليها (العرض الفني) و (العرض التجاري) ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان. يمكن الاطلاع على شروط المناقصة والمواصفات على موقع الشركة الإلكتروني:

http://www.scairaq.net

المدير العام
رئيس مجلس الإدارة